The North African Journal of Scientific Publishing (NAJSP)
مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي (NAJSP)
EISSN: 2959-4820
Volume 2, Issue 1, January - March 2024, Page No: 321-332
Website: https://najsp.com/index.php/home/index
SJIFactor 2023: 3.733 معامل التأثير العربي (AIF) 2023: 0.63 ISI 2023: 0.383

التغيير الإجتماعي المنشود من خلال الإصلاحات التربوية بتونس

سماح المحمدي*
مخبر النخب والمعارف والمؤسسات الثقافية في المتوسط، كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة، جامعة منوبة، تونس

The desired social change through educational reforms in Tunisia

Sameh Mhamdi*
ESICMED laboratory, Faculty of Letters, Arts and Humanities of Manouba, University of Manouba, Tunisia

*Corresponding author sameh_esboui@yahoo.fr *المؤلف المراسل
تاريخ الاستلام: 2024-01-04 تاريخ القبول: 2024-02-25 تاريخ النشر: 2024-03-22

الملخص
الهدف الرئيسي من هذا البحث هو التعرف على مشاريع التغيير الإجتماعي للحكومات المتعاقبة عبر آلية الإصلاح التربوي. وقد بينت الدراسة أن هذه الإصلاحات حملت جملة من القيم الأساسية تكررت في كل المشاريع الإصلاحية كالتحديث وتأصيل الهوية التونسية والانفتاح. وقد خلصت إلى أن الإشكال تمثل في التعارض بين التنظير والمخرجات، فبقيت الإصلاحات التربوية بلا أثر يذكر في تحديد ملامح المجتمع بسبب توظيفها في حسم المعارك السياسية والفكرية التي انعكست على الواقع الإجتماعي وأصبحت صورة منفصلة عن القيم المقررة ضمن البرامج الإصلاحية للتعليم.

الكلمات المفتاحية: التغير الإجتماعي، التنشئة الإجتماعية، التربية، الإصلاح التربوي، الهوية.

Abstract
The main objective of this research is to understand the social change projects undertaken by successive governments through the mechanism of educational reform. The study revealed that these reforms carried a set of core values that were reiterated in all reform projects, such as modernization, anchoring Tunisian identity, and openness. The study concluded that the challenge lies in the conflict between theory and outcomes, as educational reforms have had little noticeable impact on shaping society due to their employment in settling political and intellectual battles. This has resulted in a disconnect from the values outlined in educational reform programs.

Keywords: Social Change, Socialization, Education, Educational Reform, Identity.

مقدمة:

منذ عهد حكومة الاستقلال اعتبر التغيير الإجتماعي موكولا ولو جزئيا لقطاع التعليم في الدولة التونسية لينهض بمشروع التحديث الذي اعتبر الرهان الأساسي للمشروع الوطني لحكومة الاستقلال الوطني. حيث تم الاعتماد على التعليم في عملية البناء الإجتماعي لربح معركة التأهيل الوطني وبناء الموارد البشرية. فقد مثل الإعلام والتعليم النواة الصلبة للتغيير الإجتماعي وتحديد هوية المجتمع. حيث انطلقت الدولة في برمجة مادة تعليمية ذات أهداف ثقافية تعزز الهوية التونسية من خلال إدراج تاريخ

البلاد التونسية وبرمجة الأدب التونسي المعاصر ضمن المناهج الدراسية. بالإضافة إلى ذلك تم إدماج التعليم الفني ضمن البرامج المدرسية وبعث نوادي السينما والمسرح المدرسي والموسيقى...

بدا التعليم موجها لهدف التغيير الإجتماعي وتشكيل الثقافة المجتمعية ورافدا من روافد بناء الشخصية التونسية وضخ قيم جديدة من شأنها أن تخدم المشاريع والأهداف السياسية، لترتبط بعض الأهداف السياسية ارتباطا وثيقا بمجالات تعليمية كالتربية الإسلامية وبرامج التاريخ والفلسفة والتربية المدنية. فالتعليم كان طريقة مثلى في ذلك الظرف لنحت ورسم الملامح الثقافية والاجتماعية للأفراد من خلال فعل "التربية" أو "التنشئة"، التي ترتبط ضرورة بالسياقات المجتمعية والثقافية. فتقوم على أنماط تكوينية تساعد في عملية الإدماج الاجتماعي للفرد وإكسابه عناصر للتماثل.

فما هو التغيير الإجتماعي؟ وماهي علاقته بالنظام التربوي؟ وماهي الأهداف التي قامت عليها الإصلاحات التربوية بالبلاد التونسية؟ وإلى أي مدى يمكن الجزم بالتوافق بين الأهداف والمخرجات التعليمية؟

يعتبر التغير الإجتماعي ظاهرة اجتماعية، وقد عرفه معجم العلوم الإجتماعية على، "أنه كل تحول يقع في التنظيم الإجتماعي سواء في بنائه أو في وظائفه خلال فترة زمنية معينة ويشمل ذلك كل تغير يقع في التركيب السكاني للمجتمع أو في بنائه الطبقي ونظمه الإجتماعية أو في أنماط العلاقات الإجتماعية أو في القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد والتي تحدد مكانهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الإجتماعية التي ينتمون إليها"[1]

كما بين علماء الاجتماع بأن التغيير الإجتماعي يمكن أن يحدث بسبب المخترعات والمبتكرات الجديدة كاكتشاف الآلة البخارية وما انجر عنها من تحولات عميقة في الاقتصاد الأوروبي الذي أدى بدوره إلى تغير إجتماعي وسياسي وثقافي، ومنها ما يحدث بسبب الكوارث الطبيعية كالفيضانات و الحروب التي ينجر عنها نوع من التكيف الإجتماعي مع الوضع، والثروات التي يقع إكتشافها كما هو حال دول الخليج بعد الطفرة النفطية كما ذكر ذلك عبد الرحمان منيف في كتابه "بين الثقافة والسياسة" كيف أدى إكتشاف النفط إلى تحولات في الثقافة الخليجية فضلا عن التحولات الإجتماعية وظهور قيم جديدة، كما تكون عملية التغير الإجتماعي مخططة أو غير مخططة كالإنتاجات الأدبية الثورية مثلا والتي أفرزت ثقافة المقاومة التي أدت بدورها إلى خلق ثقافة وقيم جديدة لدى المجتمع الفلسطيني، كما يمكن أن يكون مصدرها إما خارجيا أو داخليا بمعنى التأثر والتأثير.

المقصود بالتغير الإجتماعي "هو نوع من التباين والاختلاف الذي يحدث على مكونات البناء الإجتماعي والنظم والظواهر الإجتماعية والذي يؤدي إلى حدوث تغير في أنساق التفاعل والعلاقات وأنماط السلوك والنشاط الإنساني ويعد السمة المميزة لطبيعة الحياة الإجتماعية في المجتمعات الحديثة"[2]

إذا التغير الإجتماعي هي مجموع التحولات التي تطرأ على بنية وعناصر النظام الإجتماعي، وبإعتبار ترابطها وتداخلها وتكاملها فإن أي تفاعلات ضمنها تحدث سلسلة من التغيرات والتحولات البنيوية على مختلف المستويات، وهو ما حدا بالحكومات إلى وضع مخططات للتغيير الإجتماعي بإرساء آليات كفيلة بتحقيق هذه الأهداف من ضمنها النظام التربوي.

تعتبر التربية عند **نظمي خليل** تحقيق الإنتماء الوطني والإجتماعي، والتقدم الإقتصادي، بينما يرى **جون دوي** أن عملية التربية مستمرة من خلال إعادة الخبرة بقصد توسيع وتعميق محتواها الإجتماعي ...وفي نفس الوقت إكساب الفرد ضبطا وتحكما في طرائق الحياة. أما **سبنسر** فيعتبرها الإعداد لحياة كاملة....

إذا نحن إزاء نوع من أنواع التربية وهي النظامية المقصودة ذات الأهداف الواضحة يتم تنفيذ برامجها عبر المؤسسات التعليمية والبرامج الدراسية، إذ يعتبر النظام التربوي توجيها مباشرا للتنشئة الإجتماعية. فالخيارات التربوية تطبع ملامح المجتمع من خلال وضع تخطيط مسبق تقوم عليه السياسة التعليمية.

وبالتالي ستكون نتائجه انعكاسا مباشرا على المشروع المجتمعي ومخرجات النظام التربوي التي تؤسس المجتمع. ذلك أن المدرسة أداة رئيسية في التنشئة الإجتماعية. إذ أن "التنشئة المدرسية مهما كانت حدود وبطء تأثيرها فإنها من العوامل الفاعلة في الحداثة والتغيير الثقافي"[3].

مر الإصلاح التربوي بالبلاد التونسية بعدة محطات تاريخية كان أولها 1958 و1963 و1969 و1982 و1991 و2002. غير أن الإصلاحات الكبرى كانت سنة 1958 و1991 و2002 وآخرها مشروع الإصلاحات لسنة 2016 التي جاءت مع وزير التربية والتعليم في اول محاولة إصلاحية بعد ثورة 2011. وقد ارتبطت كلها برهانات كبرى وفقا لرؤى القائمين على الشأن السياسي نحو تشكيل الملامح المجتمعية. كما كانت الظرفية التاريخية عاملا مؤثرا في مسار هذه الإصلاحات باعتبارها خاضعة لمعطيات وسياقات محلية وعالمية.

1- الإصلاح التربوي لسنة 1958

اتسم السياق المحلي للإصلاح التعليمي لسنة 1958، بوضوح معالمه، إذ يعود بالأساس إلى الظرف التاريخي الذي أملاه للخروج من النظم التربوية الموروثة عن الاستعمار الفرنسي وبناء نظام تربوي ذي خصوصية تدعم مقومات الدولة الوطنية الحديثة التي كانت مشروع الدولة وأكبر أهدافها. "لذلك اتجهت إصلاحات أول أكتوبر 1958 إلى الهياكل التعليمية ومحتوى البرامج المقررة، لتتلاءم مع الأطروحات الإيديولوجية للسلطة السياسية"[4].

يكشف أول إصلاح تربوي بالبلاد التونسية ارتباطه بحاجيات ظرفية كتوحيد التعليم وتحديثه من خلال غلق جامع الزيتونة، والسير نحو التحديث بمفهومه الشامل انطلاقا من المشروع التربوي الذي كان حجر الزاوية في المشروع التحديثي. "ففلسفة الدولة في مجال التعليم والسياسة الثقافية فلسفة لا صلة لها بالإسلام السلفي والأصولية الدينية التي تتبناها الأوساط الزيتونية"[5]. فكانت السياسة التعليمية انعكاسا للتصورات الرسمية حول توجيه ثقافة المجتمع نحو العلمانية. وقد تجسد بالتشجيع والحث على الاجتهاد الفردي في القضايا الدينية والتسامح في العبادات. وتم إلغاء كل دور اجتماعي أو سياسي لرجال الدين. وظلت اللغة الفرنسية كلغة تدريس. وفي ذلك استجابة للإيديولوجيا الرسمية التي ترفض كل صلة بالهوية العربية الإسلامية مع دعم الهوية التونسية كهوية بديلة.

اتخذ التعليم منذ أول إصلاح له، أبعادا تحديثية. من خلال استبعاد التعليم الديني الذي يمثله جامع الزيتونة، ذلك أن للحدث رمزية كبيرة كما عبر الشيخ محمد الفاضل بن عاشور. فجامع الزيتونة رمز للهوية والحضارية العربية الإسلامية. وهو ما يوحي بأن عهدا ثقافيا جديدا بصدد التأسيس من خلال القطع مع كل الرموز الدينية واستبعادها عن كل تأثير على المجتمع. وبهذا الشكل أعطت الدولة لنفسها امتياز الإشراف على التنشئة الثقافية وألغت كل دور لمنافسها التقليدي "السلطة الدينية".

تم وفقا للبرنامج الإصلاحي التعليمي، بعد ذلك، توحيد التعليم وجعل التربية الدينية تابعة للبرامج الرسمية تناغما مع أهداف التوجه البورقيبي العلماني. وقد انطبعت رؤاه بالتوجهات الرسمية للقطاع التعليمي. فأبقى على التعليم الفرنسي مع بعض الإصلاحات الطفيفة رغم الإعلان عن مشروع جعل اللغة العربية لغة التدريس. كما نص على ذلك أول دستور للبلاد التونسية وعرفها بأنها جمهورية "دينها الإسلام ولغتها العربية". غير أن الوقائع التاريخية بينت أن مشروع التعريب بقي معطلا رغم الوعود. وقد كان كما وصفه المؤرخون بمثابة تظليل تعمدته الحكومة لتربح المعركة اليوسفية. بل لقد وصل الموقف الرسمي حد احتقار اللغة العربية من خلال إلقاء الخطب الرسمية باللهجة العامية واعتبار ما يربط تونس بالعرب ليس إلا من قبيل الذكريات التاريخية. ومقابل ذلك سعت السلطة إلى دعم الهوية التونسية كهوية مستقلة بذاتها من خلال إطلاق مصطلح "الأمة التونسية". ليستبعد كل بعد عروبي إسلامي من الهوية التونسية. وهو ما جعل هذا المشروع يلقي بضلاله على التعليم، وبالذات على قضية التعريب التي ظلت معلقة لعقود. إلى أن جاء "ميثاق 1988" الذي ذهب إلى أن الشعب التونسي غير متصالح مع هويته، مما أهله ليكون هدفا للحكومة الجديدة. فأعلنت عن إطلاق إجراءات التصالح مع الهوية على أصعدة عدة كان من بينها الإصلاحات التعليمية لسنة 1991.

2- الإصلاح التربوي لسنة 1991

"إذا كان التعليم هو "الاستثمار المنتج" فإن "رأس المال البشري" هو عامل نمو اقتصادي هام، وأداة قيمة للحراك الاجتماعي"[6]. ربما ظهرت هذه العلاقة بوضوح بين التعليم والحراك الإجتماعي، من خلال الصراعات التاريخية على رسم هوية الشعب إنطلاقًا من الإصلاحات التربوية. فقد توجهت الحكومة الجديدة إلى إجراء إصلاحات تعليمية ذات أهداف نوعية لتتماس مباشرة مع مسألة الهوية ولتشير إليها بوضوح، في إصلاح 1991 "فقد حدد المشروع في بابه الأول الذي اشتمل على المبادئ الأساسية على أن الغايات التي يصبو إلى تحقيقها تتنزل في إطار "الهوية الوطنية التونسية " و"الانتماء العربي الإسلامي" ويهدف إلى:

- تمكين الناشئة منذ حداثة عهدها بالحياة مما يجب أن تتعلمه حتى يترسخ فيها الوعي بالهوية الوطنية التونسية وينمو لديها الحس المدني والشعور بالانتماء الحضاري وطنيا ومغاربياً وعربياً وإسلامياً ويتدعم عندها التفتح على الحداثة والحضارة الإنسانية
- تربية الناشئة على الوفاء لتونس والولاء لها
- إعداد الناشئة لحياة لا مجال فيها لأي شكل من أشكال التفرقة والتمييز على أساس الجنس أو الأصل الاجتماعي أو الدين أو اللون
- تمكين المتعلمين من إتقان اللغة العربية بصفتها اللغة الوطنية إتقانا يمكنهم من إستعمالها تحصيلاً وإنتاجا في مختلف مجالات المعرفة الإنساني منها والطبيعي والتكنولوجي
- جعل المتعلمين يحذقون لغة أجنبية على الأقل حذقا يمكنهم من الإطلاع المباشر على إنتاج الفكر العلمي –تقنيات ونظريات علمية وقيما حضارية – يؤهلهم لمواكبة تطوره والمساهمة فيه بشكل يكفل إثراء الثقافة الوطنية وتفاعلها مع الثقافة الإنسانية الكونية
- تمكين المتعلمين من حقهم في بناء شخصيتهم ومساعدتهم على الترشد الذاتي حتى ينشئوا على التسامح والاعتدال.

على ضوء عرض مضامين القانون التوجيهي لسنة 1991، يمكن استنتاج محاور رئيسية ضمن الإصلاح التربوي. حيث قام بالأساس على مرتكزين: مرتكز أول، تمثل في الحفاظ على الهوية بمقوماتها العقدية واللغوية والإقرار بانتماء تونس إلى هوية كبرى وهي العربية الإسلامية، ومرتكز ثان تمثل في الانصهار ضمن المنظومة الكونية على عديد المستويات، سواء على مستوى التكوين الفني بجانبه اللغوي من حيث التنصيص على ضرورة إتقان لغة أجنبية للأهمية التواصلية أو الجانب القيمي للأفراد كقيمة التسامح والانفتاح على الإنسانية جمعاء.

من خلال الإصلاح التعليمي تجلت الإرادة الرسمية في دعم قيم اجتماعية وثقافية تؤطر الشعور الجماعي. وذلك بتحديد روافد الهوية الثقافية للمجتمع التونسي التي بدت قائمة على تراتبيات. كانت أولها الهوية التونسية والمغاربية والعربية والإسلامية. وهو إقرار ضمني بالمصالحة مع التراث العربي الإسلامي الذي كان محل جدل كبير، بعد أن ظهر تضارب بين هوية المجتمع وهوية الدولة. وهو ما حاولت تلافيه الإصلاحات التعليمية التي ارتأت الحد من البعد عن التراث الإسلامي، بغاية تطويع المجتمع والحد من الصراعات الإيديولوجية وخلق أفراد مندمجين سلميا داخل الفضاء السياسي والاجتماعي. ذلك: "أن العمل التربوي، بوصفه عملا متواصلا من الترسيخ، يحدث تطبعا يتصف بالديمومة وبقابلية الانتقال، أي من حيث أنه يرسخ في أذهان المتلقين الشرعيين، نسقا من الرواشم الإدراكية والفكرية والتقييمية والعملية، إذ يساهم بإنتاج ومعاودة إنتاج اللحمة الثقافية الأخلاقية الخاصة بالجماعة أو الطبقة التي يزاول باسمها"[7].

ارتأت الحكومة في هذا المستوى مراجعة الاختيارات لرسم الهوية الجماعية، "أصلحنا النظام التربوي على أساس الجمع الخصيب بين قيم الحضارة والمدنية والعلوم، التي تملأ قلوب الناشئة بالإيمان وتكسبها المعارف وتحصنها من كل أشكال الانغلاق، وتقيها من أهواء الانحرافات السلوكية والفكرية"[8].

ارتبط إصلاح 1991 ارتباطا كبيرا بأهداف الاندماج والانفتاح ضمن السياقات العالمية، بدا ذلك خاصة من خلال التركيز على اللغات ومنحها ضوارب عالية. وهي خطوة جاءت في إطار سياسة الانفتاح التي انتهجتها الدولة في الميدان الثقافي لتمتد هذه الأهداف إلى السياسة التعليمية. وهو ما يمكن أن نستنتج من خلاله مدى محايثة القرارات التربوية لسياسة العلاقات والأهداف السياسية الدولية لتعتبر رهانا جديدا يضاف إلى الرهانات المحلية.

ظهرت إبان الإصلاح التربوي لسنة 1991، سياقات عالمية ومحلية حتمت التعامل معها. فعلى المستوى العالمي، ظهرت تحولات على مستوى القيم الثقافية مع بروز قوى السوق والعولمة الثقافية، التي مثلت تحديا جديدا للحكومة، على مستوى تهديد الهوية بالاضمحلال والذوبان في منظومة كونية لا تعترف بالحدود. إذ تعتبر المدرسة مؤسسة مؤطرة للوعي الاجتماعي، خصوصا وأن "النظريات الكلاسيكية تعرف عادة النظام التربوي بكونه مجموعة الأوليات المؤسسية أو العرفية التي يتأمن من خلالها انتقال الإرث الثقافي من جيل إلى آخر"[9].

أمام الانفتاح الثقافي والعولمة، بدت أهداف الإصلاح التربوي مؤشرا يدل على رؤية جديدة ضمن السياسات التعليمية. فهي لا تقتصر على الواقع المحلي، بل تتعداه إلى الواقع العالمي الذي فرضته العولمة الثقافية، على خلاف إصلاح 1958 الذي ارتبط بالواقع المحلي ارتباطا جذريا.

تجلت الرهانات التربوية ضمن المشروع الإصلاحي خلال فترة التسعينات مكملا لإصلاح 1958. حيث تمت المراهنة على تغطية الخارطة التربوية لكافة المناطق. غير أن دخول رهان جديد كان له دور كبير في اتسامه بطابع جديد من خلال إعادة رسم الهوية الجماعية عبر التعليم. فتم إقرار التعليم الأساسي الذي ضبطت ملامحه من خلال مكون تعريب التعليم وتدريس العلوم باللغة العربية. وفي هذا التوجه الإصلاحي، ثورة على إصلاح 1958 الذي أهمل التعريب واللغة العربية كمكون مهم من مكونات الهوية العربية الإسلامية للبلاد التونسية.

لئن بدا الإصلاح التربوي لسنة 1991، واضحا من حيث تعامله مع مسألة الهوية والتصالح مع التراث العربي الإسلامي، فإن أهم مكوني الهوية الدين واللغة بقيا غير واضحين من حيث التراتبيات التي قدمت ضمن القانون التوجيهي. حيث وضع الإسلام والعروبة في ذيل الترتيب. وقدمت الهوية التونسية والمغاربية عليهما، رغم التنويه بالمصالحة مع الهوية العربية الإسلامية. وهو ما يمكن الحكم عليه بالمغالطة التاريخية. ذلك أن هذه الإصلاحات لم تكن بمعزل عن الصراعات والظرفيات التاريخية التي أحاطت بها "فلئن كان إصلاح سنة 1958 صدى للصراع اليوسفي البورقيبي فإن إصلاح 1991 كان انعكاسا مباشرا للصراع القائم بين السلطة وحركة النهضة الإسلامية الذي بلغ ذروته "عشية صدور ذلك المشروع في شكل قانون سنة 1991"[10]. من خلال ما سبق يمكن اعتبار الصراع الرمزي على فرض هوية للمجتمع التونسي تمثل في طرفي الصراع التقليدي منذ عهد حكومة الإستقلال، فمن خلال الخطابات الرسمية نتبين الصراع الخفي بين السلطتين الدينية والسياسية "واعتمدنا في الميدان الثقافي مجموعة من المبادئ والأهداف (...) وكذلك الشأن في المجال الديني الذي رشدنا خطابه"[11]. وهو ما جعل هذه الصراعات تلقي بظلالها على المجال التعليمي والتربوي.

ظهر التضارب بين المشروع الإصلاحي والهندسة المعلنة للهوية على أساس التصالح مع التراث العربي الإسلامي والشخصيات التي أوكل إليها أمر الإصلاح. فمهندس إصلاح 1991، "الوزير الشرفي" الذي أعلن عن غاياته التي من أبرزها إعادة الناشئة إلى طريق التونسة بدلاً عن العروبة والإسلام، إن دلالة إعطاء الأولوية للإسلام والعروبة في إجابات العينة المدروسة لا يمثل تحديا لمشروع إصلاح التعليم لسنة 1991. وإنما يعيد المسألة إلى مراتبها الأولى: أن لا أولوية خارج الإسلام والعروبة. ويتجلى ذلك من خلال ترتيب الدولة في مرتبة بعد هذين العنصرين والدولة ليست مجرد إطار قانوني خالي من أي مضمون وإنما هي رمز للتونسة وللوطن كما تأسست بعد الاستعمار في حين يرمز الإسلام والعروبة إلى عناصر

من المفترض أنهما ينتميان إلى ما قبل الحداثة كما بشرت بها تلك الدولة، إن الهوية التونسية كما بينتها تلك الدراسة لا معنى لها خارج مقومي اللغة والدين"[12].

من خلال مقال نشر للدكتور سالم الأبيض أشار فيه إلى دراسة أجريت على عينة من الشباب الجامعي الذي شملته إصلاحات 1991، والذي وضع تراتبيات للهوية التونسية عكس ما ذهبت إليه الإصلاحات التربوية. إذ وضعت العينة المدروسة الإسلام والعروبة على رأس الترتيب، وهو ما يمكن أن يكشف عن انفصام فعلي بين هوية المجتمع وهوية الدولة وغياب نية في التصالح مع التراث العربي الإسلامي رغم بعض الإصلاحات. ذلك أنه حسب ما ذهب إليه الدكتور سالم لبيض فإن "الاستنتاج الرئيسي من قراءة جداول الساعات والضوارب المخصصة للغة الفرنسية في علاقتها باللغة العربية إحدى أبرز مقومات الهوية الوطنية ينتهي بنا إلى الإقرار بأن ما جاء في باب المبادئ الأساسية من قانون جويلية (يوليو) 1991 فيما يتعلق بترسيخ الوعي بالهوية الوطنية التونسية والانتماء الحضاري العربي الإسلامي وتربية الناشئة على الوفاء لتونس هو من قبيل التظليل التاريخي لأن الشخصية التي ينتجها النظام التربوي بخصائصه المحددة سلفا هي شخصية لا تستطيع الاعتزاز بلغتها الوطنية وبالانتماء إلى الحقل الثقافي الذي تنتجه تلك اللغة. ذلك أن أبسط ما سينتهي إليه خريج ذلك النظام التربوي هو أن اللغة العربية لا تستطيع أن تكون لغة العلم والتعلم وبالتالي فهي لغة قاصرة وأن البديل تجسده اللغة الفرنسية"[13].

تشكلت عدة مظاهر سلبية وسمت الهوية التونسية بالتوتر الثقافي. ويعود ذلك حسب المراقبين للشأن الثقافي والتعليمي، إلى إشكالية التعريب أساسا. إذ جعلت المجتمع يعيش ازدواجية تهدد قيمه الأصلية. فالتعريب رغم الإصلاحات توقف عند حد معين. فبقيت حركة التعريب ناقصة لم تشمل مراحل التعليم كلها. وأختزل خلال تلك الفترة في الحملة التي انطلقت سنة 1994 بتونس في تجويد الخط العربي.

"إن ما يفسر مشكلة تعاظم خطر الأمية الحضارية في تونس عامل التثاقف الرديء والمخضرم الذي نشأت على هامشه ظاهرة الازدواجية اللغوية والفكرية التي نلمس آثارها على جميع المستويات في الكلام واللباس والهندام وفي الاستهلاك المسرف وفي الطباع والعادات والقيم وحتى في الإبداعات الفنية والثقافية"[14]. إن توقف التعريب وتباطؤ وتيرته وتقطعها، أدى بشهادة الملاحظين إلى انفصام فكري وظهور طبقية ثقافية ضمن المجتمع التونسي. ورغم نجاح عدة تجارب عربية في جعل اللغة العربية لغة علم على غرار التجربة السورية والسودانية في مجال التعريب التي امتدت لتصل إلى مجال الطب والعلوم شملت مراحل التعليم العالي، إلا أن الإرادة الرسمية في تونس لم تعكس إرادة حقيقية للتعريب.

ظهر ارتباط السياسات التعليمية بأشخاص لا باختيارات وطنية على مجال واسع، تعطي الأحقية بإشراك كافة الجهات المعنية بالأمر بإنجاز تصور للإصلاحات، إذ "يلاحظ في المنطقة المغاربية نوع من المسرحة السياسية للنقاش اللغوي والثقافي. وتتجلى هذه المسرحة بالخصوص في الشخصنة المفرطة للسلطة الوزارية، وفي إخضاع الزمن السياسي لإيقاع دوري، ولهذا فكثيرا ما تتطابق القطيعات السياسية مع ظهور وجوه بارزة وتدشين عهود جديدة: عهد لشرف، عهد مزالي، عهد الشرفي، وهذا يعني بأن السياسات التعليمية يتم التعبير عنها، في المنطقة المغاربية، اعتمادا على قاموس هو أشبه ما يكون بقواميس تعاقب الإمبراطوريات والأسر الحاكمة"[15]

برزت ملامح مشروع "التَونسة"، ضمن القانون التوجيهي لسنة 1991. حيث بدا تغليبه كعنصر انتماء على بقية العناصر. "من خلال دراسة عناصر الانتماء المميزة في مؤسساتنا التعليمية، نكتشف الاتجاهات الإيديولوجية السائدة في المجتمع. وهي مرتبطة بالظروف والملابسات التاريخية التي تعمل فيها الهيئة الاجتماعية. إذ تعمل على غرس نوع من الانتماء قادر على توجيه أجيال المتعلمين وتكوين أفكارهم ومعتقداتهم وجهة خاصة فينتج عن ذلك بروز وطغيان انتماءات معينة على حساب انتماءات أخرى لما يسند لها من دور وقيمة فائقين"[16].

ألقت التحولات العالمية الكبرى بظلالها على الواقع التربوي. تجلى ذلك من خلال الإصلاحات التربوية التي أعيدت صياغة أهدافها ومبادئها سنة 2002، بإقرار "مشروع مدرسة الغد" 2002-2007، التي

وقع الإعلان عن مرجعها الأساسي وهو الحداثة، بما يوحي بارتباط الإصلاحين. حيث بدا هدفا مشتركا بين كلا الإصلاحين لسنتي 1991 و2002.

فما هي أهم المبادئ والأهداف التي قام عليها الإصلاح التربوي لسنة 2002؟

3- الإصلاح التربوي لسنة 2002

بدت ملامح الهوية ضمن إصلاح 2002، هوية تعزز لدى الناشئة مشاعر الانتماء والولاء للوطن. غير أن البعد القيمي اتسع ليشمل القيم الإنسانية، من خلال تنمية المواطن المنفتح على العالم و تجذير روح التسامح الإنساني. وهو إقرار ضمني بما للتنشئة المدرسية من دور في تشكيل الملامح المستقبلية للهوية التونسية والتغيير الثقافي المجتمعي. "تنشئة التلاميذ على الوفاء لتونس والولاء لها في إطار الهوية الوطنية والانتماء الحضاري والتفتح على الحضارة الإنسانية وتكوين مواطن فاعل في المجتمع متجذر في شخصيته الحضارية ومتفتح على قيم الحداثة يستلهم المثل الإنسانية العليا في الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان"[17].

إن العودة إلى المفاهيم الكبرى ضمن الإصلاح التربوي: من قيم حداثية شملت المواطنة لهو استكمال لمسار بناء الشخصية المجتمعية الحديثة وإحداث التغيير الإجتماعي المنشود. كما ظهر التلازم بين مفهومي الديمقراطية والمواطنة كعلاقة أساسية تكون الهوية الوطنية. والغاية منه تكوين الفرد المتمدن العارف بحقوقه وواجباته، "تنمية الحس المدني لدى الناشئة وتربيتهم على قيم المواطنة وترسيخ الإدراك لديهم بالتلازم بين الحرية والمسؤولية وإعدادهم للإسهام في دعم أسس مجتمع متضامن يقوم على العدل والإنصاف والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات"[18].

استند التعليم في البلاد التونسية غداة إقرار الإصلاح التربوي لسنة 2002، إلى مرجعيات عالمية وجعله قابلا للمقارنة لقياس المستوى العلمي للتلاميذ على غرار مقياس " Timss". وهو ما يحيل على تأهيل المناهج والنظم التربوية لتتماشى مع الواقع العالمي. فيصبح مشروع الإصلاح أكثر ارتباطا بالواقع العالمي للتعليم. كما تم ربط المضامين التعليمية في أهدافها بمهارات التماثل مع القيم العالمية، من حيث الجودة ونظم القيم والأساليب التعليمية الحديثة على المستوى العالمي.

وضعت الدولة رهانات من خلال هذا الإصلاح اتجه إلى تكوين عقول مفكرة بدل حشو الأدمغة. بعد أن تبين فشل تجربة التعليم الأساسي من خلال تراجع المستوى المعرفي للتلاميذ وضعف نسب النجاح.

+ تم إقرار قانون إصلاحي مرتكز على الكفايات الأساسية، كما عملت السياسة التعليمية على فتح المبادرة الحرة والابتكار وبعث المؤسسات الخاصة بغاية خلق فرص عمل لأصحاب الشهائد العليا، وخلق ثقافة التعويل على الذات ضمن صفوف الشباب في خلق فرص شغل وولوج المشاريع. وهي أساليب مستحدثة لتجعل المدرسة منفتحة على محيطها وفي صلب مشاغله. "وأدخلت المدرسة، في البلدان التي نجح فيها التعليم إلى حد ما، إلى جانب الوسائل اللغوية الأجنبية، طرائق جديدة للتفكير والعمل ورؤيا للوجود وعيشه"[19].

تمثل المدرسة الوسيط بين العائلة والدولة كحيز اجتماعي كما يرى الفيلسوف هيقل. وبهذا المعنى تبدو النظم التربوية قائمة على التنشئة والتربية. وقد سعت الدولة لاستثمار هذه العلاقة في تثبيت قيم محورية. وهي عبارة عن مواطنة دولية تعززت بالطفرة التكنولوجية ووسائل الاتصال ضمن ما يسمى بالعولمة أو الكونية التي أصبحت صدمة حداثية وجب التعامل معها، إذ أنه "أمام كل إشكالية، يلتفت القادة السياسيون نحو المدرسة، فهي برأيهم الحاملة لكل الحلول"[20].

تمثلت كبرى أهداف الإصلاح التربوي لسنة 2002، في التربية على أخلاق وقيم كونية تضمن العيش المشترك مع الحفاظ طبعا على الخصوصية التونسية كهوية حضارية. "مع نهايات القرن العشرين وما

تقتضيه تحديات العولمة من تأهيل شامل للعقليات وللمؤسسات ولوسائل الإنتاج تجدد الإهتمام بالمدرسة وبرسالتها وفق شروط المرحلة الجديدة ومقتضيات كسب رهانات المستقبل"[21].

إنبنت الرهانات الكبرى للتغيير الإجتماعي على قيم ومرجعيات محلية وإنسانية، من خلال رصد "التعلمات سواء كانت قائمة من الناحية البيداغوجية على حل المشكلات أو على إنجاز المشروعات أو على الفروقات الفردية، فإنها تهدف إلى صياغة ملامح للنظام يقوم على بعدين:

- بعد أول ترتبط فيه التعلمات بمهارات التماثل مع التوجه العالمي للأنشطة التربوية مثل التدرب على مهارات الإبتكار والمبادرة.
- بعد ثان ترتبط فيه التعلمات بمهارات التماثل مع الخصوصيات الثقافية التونسية مثل السعي لترسيخ احترام قيم العيش الجماعي والمحافظة على المرجعية الثقافية"[22].

تجلت سلسلة الإصلاحات التربوية متصلة من حيث التدرج من الحاجيات المحلية الظرفية إلى ظرفيات عالمية. فالانتماء هدف أساسي ضمن الإصلاحات. بدأ من مشروع التونسة وصولا إلى الانتماء إلى هوية عالمية ترتكز على التآخي البشري والمواطنة الدولية. "فإن كان هدف إصلاح 1958 تكوين الفرد التونسي وإعداده للاندماج في واقع مجتمعه الثقافي والاقتصادي، فإن الجزء الأكبر من إصلاح 2002 كان إعداد الفرد التونسي من أجل أن يتوافق فكريا وتقنيا مع العولمة في مفهومها الثقافي التربوي"[23].

إلى جانب التنصيص على هوية المجتمع التونسي ضمن القانون التوجيهي، فإن المضامين التربوية، كانت انعكاسا لها من خلال برنامج التربية المدنية الذي يعرف بالمؤسسات الوطنية والحقوق والواجبات بغاية إدماج الفرد ضمن مجتمع بملامح حداثية، إذ يقوم الفعل المدرسي على دمج الأفراد داخل الحيز الاجتماعي والسياسي، من خلال دور المدرسة في إنتاج الفرد المواطن " نلاحظ أن من خلال برنامج التربية المدنية في المرحلة الإعدادية وخاصة السنة السابعة أساسي أن هناك تأكيدا على مبدأ الترابط الوثيق بين المواطنة كانتماء وطني ومبدأ الديمقراطية كأساس جوهري لهذه الهوية الوطنية، فالمواطنة لا تترسخ في سياق مجتمعي معين كقيمة ثقافية واجتماعية إلا من خلال جملة من التشريعات كأن يكون فيها الشعب مصدرا للسلطات والقوانين، مبدأ المساواة الشاملة أمام القانون دون تمييز، الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية والحماية الدستورية والقانونية والقضائية والاجتماعية للحريات وحقوق الإنسان والتوزيع العادل للثروات"[24].

ضبطت المناهج الدراسية كذلك، الهوية الدينية من خلال برامج التربية الدينية. فبعد التنصيص على الهوية العربية الإسلامية ضمن حيز الانتماء الحضاري، وقع تطعيم المقررات بما يهدف إلى بناء ملامح للهوية الدينية للفرد إذ تم "تخصيص مكانة بارزة للعقيدة الإسلامية خاصة في المرحلة الإعدادية بهدف بلورة انتماء ديني مرتبط بمفهوم الأمة الإسلامية كإطار للهوية الموسعة، واللافت في هذا السياق هو الطريقة المعتمدة في تشكيل الهوية الدينية لدى الناشئة التي لا تتجاوز التلقين والتدريب عبر عرض مثالي لمبادئ الدين والمجتمع الإسلامي، وهنا نستنتج ملامح التحكم في ضبط الهوية الثقافية القائمة على تكوين الإنسان المؤمن العامل بالفروض الدينية (...) فبرنامج التربية الدينية بما يحتويه من مفاهيم أساسية حول بعض القيم كالعدالة والسلام والأمن وحرية المعتقد لتحويلها إلى سلوكات في حياة المتعلم توظف تجارب الأولين في العصر الذهبي للإسلام نموذجا لاستخراج العبر لتنحت بذلك ملامح شخصية المتعلم المنتظرة بعد التخرج من هذه المرحلة التعليمية مكتسبا جملة من الشواهد الدينية من المنزل والمنقول والتفاسير العقلية، تعمل جميعها في ترسيخ قيم دينية وقناعات قائمة وثابتة تمثل المرجع الأول في كل تحليل وتشكل موقفا واضحا من التيارات الوضعية"[25].

إن المشروع التربوي، هو بالأساس، مشروع مجتمعي يقوم على التنشئة الإجتماعية للأفراد وفقا للاختيارات والتوجهات الرسمية التي تحدد ملامح المجتمع وتضبط توجهاته وفقا لسياقات محلية وعالمية. فالمفاهيم الأساسية ضمن البرامج والإصلاحات إرتبطت بهدف تشكيل الهوية المجتمعية وفقا للسياقات المتعددة. "فالإهتمام بموضوع الإصلاح التربوي إذ إنطلق من إرادة الإنخراط في مفاهيم العولمة والتماثل

عبر عملية تشمل تغييرا في العقليات وأنماط السلوك وتغييرا يشمل المؤسسات القائمة حتى تكون قادرة على القيام بهذا الدور الجديد، فهذا الإهتمام برسالة المدرسة إرتبط إذا بدوافع وشروط ومقاييس خارجية أكثر مما كان تناسقا مع تطور المجتمع التونسي وتحولاته ومن هذه المقاييس أن عملية الإصلاح التربوي تتجه نحو بناء مدرسة ميزاتها الجودة والنجاعة من حيث درجة إرتباطها بهيمنة منتوجات السوق الثقافية الخارجية"[26].

ذهب بيير بورديو إلى نقد البرامج التربوية التي إعتبرها عملية لا تخلو من الطابع الإيديولوجي من خلال إعادة إنتاج الفرد عن طريق المدرسة وإعتبار هذه العملية عنفا رمزيا على أساس أنها تخضع لمؤثرات خارجية تهيمن على شخصية الفرد وترسخ ملامح شخصيته، "بهذا المعنى لا يتهيأ للتعليم بإسناده مؤسسات وأساتذة أن يفرضوا ثقافة اعتباطية هي نتاج علاقات قوى قدمت على أنها ثقافة كونية بريئة إلا بتوسط سلطة اعتباطية، أي سلطة رمزية معلقة عن شروط إنتاجها الاجتماعية أو بالأحرى علقت شروطها في الوعي، كل مؤسسات إنتاج المثقفين وكثير منهم أفرغ عليهم هذا الاعتباط وألزمهم"[27].

جمعت بين الإصلاحات التربوية سمة ميزتها. حيث ظهر خلالها تلازم في هدف يعتبر الأبرز والأكبر وهو تعزيز الانتماء للهوية الوطنية، بغاية الحصول على مخرج مجتمعي نهائي. يقوم على تنشئة وخلق وحدة مجتمعية متناغمة ومتناسقة الملامح والخصائص. وهو ما يكون دافعا نحو السلم الاجتماعي والتعايش المشترك.

"فمن خلال الإصلاحين 1991-2002 نلاحظ أن هناك تأكيدا على أهمية دور المدرسة في بناء المواطن وهو تجسيم لذلك الحيز الاجتماعي الحديث الذي تتلاشى فيه العلاقات التقليدية القديمة ليحل محلها علاقات تقوم على أساس المواطنة بين أفراد مستقلين ومجردين من علاقاتهم العائلية والعشائرية، فالمدرسة من خلال برنامج التربية المدنية في إدماج التلاميذ في المجتمع المدني والمساهمة بصفة فعلية في دخولهم إلى واقع مؤسسي حديث يتعامل معهم ليس على أساس هوية سياسية في إطار الدولة الحديثة وهي المواطنة"[28].

ارتبط تشكيل الأنماط التكوينية لتوجيه ديناميكية المجتمع بإنتاج مفاهيم رمزية جديدة وعلاقات وقيم ترتبط بالهوية. فالتربية التي يعتبر أهم أهدافها خلق مجتمع متجانس ومتماثل لضمان العيش المشترك والاندماج بين فئاته وتنشئته على قيم تهدف إلى بناء شخصية مجتمعية. أصبحت عملية التربية مرتبطة ارتباطا عضويا بمفاهيم الهوية الثقافية، ورسم الملامح العامة للعلاقة بين التعليم والمجتمع والسياسة والثقافة. "فعملية التنشئة تجعل الفرد ينتمي إلى مجموعات مرجعية تقود مواقفه دون أن يدرك وهي معرفة حدسية تجعلنا نأخذ بعين الاعتبار ماضي وحاضر ومشاريع المجتمع المستقبلية يتجسم ضمن مرجع رمزي مشترك لتأسيس العلاقات بين الأفراد"[29].

لئن تبلورت ملامح الهوية المجتمعية من خلال عملية التربية عبر إصلاحات تعليمية دورية، فإن بعض الانتقادات قد توجهت إلى هذه المشاريع. فقد "انتقد في سياق حديثه المراحل الإصلاحية الثلاث التي مرت بها المنظومة التربوية من 1958 مرورا ب 1991 والى غاية سنة 2002 لأنه وقع الفصل بين المرحلتين الثانوية والجامعية لان الخريجين وجدوا أنفسهم في مأزق هذا فيما يتعلق بمرحلة 1958. أما بالنسبة للإصلاحات الأخرى، قال البكوش "لطالما التصقت هذه الإصلاحات بنظام الحكم وتنزل التركيز على المواطنة وحقوق الإنسان في ظل نظام مستبد"[30].

4- المشروع الإصلاحي لسنة 2016

تنزل المشروع الإصلاحي لسنة 2016 في سياقات محلية وعالمية وهو أول محاولة إصلاحية للتعليم عقب ثورة 2011، ما ميزه أنه كان تشاركيا إختلف عن سابقيه في إشراك القواعد والوزارات والمجتمع المدني... وهو توجه رأى به الوزير تجنب الخلافات السياسية التي كانت تعصف بالبلاد في تلك الفترة.

دعت وزارة التربية إلى إطلاق حوار وطني لإصلاح المنظومة التربوية سنة 2015 نتج عنه إصدار مؤلفين يحملان الرؤية وهما "الكتاب الأبيض" و "المخطط الإستراتيجي القطاعي التربوي 2016-

2020" بعدما طفت على السطح بعض الإشكاليات العميقة على غرار انتشار بعض الظواهر عقب الثورة كالتطرف وتزايد حالات الإرهاب والعنف.. وتراجع بعض القيم الأساسية التي عملت الدولة على ترسيخها لعقود كالحداثة والقيم الكونية كالتسامح.

أطلقت الوزارة دعوة لمشاركة جميع المؤسسات ذات العلاقة للإنخراط في عملية تصور للإصلاح من خلال الحوار الوطني ليعاد النظر إلى المدرسة كمؤسسة منتجة ومرسخة لقيم الحداثة وقاطرة للتغيير الإجتماعي. وفي رأي الوزارةّ أن "المدرسة التونسية حققتّ مكاسب عديدة ليس بالإمكان اليوم إنكار أهميها، بل يستوجب الظرف دعمها ومزيد تعزيزها. لقد قامت المدرسة التونسيةّ بدور مركزي في تشكيل الشخصية الوطنية وتأسيس المواطن التونسي المنفتح على قيم الحداثة، يتلازم وعيه بالهوية الوطنية بالحس المدني وبالإنتماء الحضاريّ العربيّ الإسلامي خاصّة، والإنساني الكوني عامة، كما تمكنتّ من تأصيل التعليم والتعلم وترسيخ قيمتهما في وجدانّ التونسيين باعتبارهما شرطينّ أساسيين للنموّ الإجتماعي والإقتصادي ضمن مشروعّ وطني أراد للمدرسة أن تكون نواةّ للتغيير الإجتماعي والعامل الفاعل فيه"[31]

يعتبرالخيط الناظم لمختلف الإصلاحات منذ الإستقلال هو نحت مسار للقيم الإجتماعية يؤكد على أهمية تأصيل الهوية التونسية من خلال رسم ملامح المتعلم وهو أن يكون متجذرا في هويته العربية والإسلامية ومنفتحا على القيم الكونية.

"إن مشروع الإصلاحّ التربوي في بلادنا التي دأبت دوما على الإنفتاح على دول العالم لا يمكن إلا أنّ يمكن إلا أن يتفاعل مع القانونّ الدولي ويستأنس بالمعاهدات الدوليةّ والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان الكافلة للحق في التعليم التي صادقت عليها الجمهورية التونسية في إطار سعي المجموعةّ الدولية إلى ضمان تحقيق الصورة الأمثل للإنسان."[32]

في باب التربية على القيم رغم تنصيص الكتاب الأبيض على أن " المدرسة تربي الناشئة على مبادىء حقوق الإنسان وقيم المواطنة" غيرأن هذا التوجه جوبه بإنتقادات حيث إعتبرت القيم الكونية غير قادرة على إحتواء المنظومة الأصيلة للهوية العربية الإسلامية للبلاد التونسية مثل بر الوالدين والحفاظ على الروابط الأسرية...وهو جدال مستمر منذ الإستقلال بين طرفي النزاع" الحداثيون" والتقليديون".

وقع التنصيص كذلك ضمن البرامج الدراسية على دعم المواد الإجتماعية والفنية والتربية على حقوق الإنسان من خلال إدراج تعلمات جديدة في المناهج مدارها حقوق الإنسان والتربية على قيم المواطنة ....للمراهنة على التغيير الإجتماعي بعد تعدد حالات التطرف الدينية والعمليات الإرهابية التي أصبحت تهدد قيم المواطنة "لقد أصبح التصدي للإرهاب ومقاومة مختلف مظاهر التطرف والتعصب شأنا وطنيا....ولا يخفى على الرأي العام الوطني ما حصل طيلة السنوات الأخيرة من عمليات إستهدفت إستقطاب الشباب المتعلمين والمتعلمات وتوظيفهم لأغراض لا وطنية من شأنها أن تهدد المؤسسات التربوية فضلا عن سعيها إلى تقويض مقومات الجمهورية وتغيير عيش التونسيين والتونسيات بالعنف والإكراه."[33]

لم يختلف هذا المشروع الإصلاحي عن سابقيه حيث مثل هدف المحافظة على الهوية التونسية العربية عبر النهوض باللغة العربية رهانا جوهريا في كل الإصلاحات بما يعنيه من تأصيل للهوية وتقوية للإنتماء رغم عدم وجود خطة عملية لهذا التوجه، غير أن إعادة طرح نفس الأهداف في كل المحطات الإصلاحية يعتبر إقرارا ضمنيا بفشلها في تثبيت القيم التي تم العمل عليها لعقود وإرتباطها بالظرفيات السياسية حيث إستخدمت لكسب المعارك الفكرية والسياسية.

كما كانت برمجة اللغات الأجنبية والعناية بها دعما لهدف الإنفتاح حيث إعتبرت نافذة على الحداثة، غير أنه قد يتحول أحيانا إلى إستعمار لغوي لا مناص منه فقد دعا الوزير ضمن العملية الإصلاحية إلى مراجعة مكانة اللغة الفرنسية كلغة ثانية وتعويضها باللغة الأنقليزية بإعتبارها لغة عالمية، غير أنه جوبه بحملة

إعلامية محلية شرسة تدعم مكانة اللغة الفرنسية التي تساوت في الأهمية واللغة العربية، اللغة الام. رغم ما يروج عن تأصيل الهوية العربية من خلال مكانتها ضمن البرامج الرسمية.

وهو ما دعا السفير الفرنسي إلى التدخل شخصيا " **قال سفير فرنسا بتونس أوليفييه بوافر دارفور، اليوم الإربعاء، أن وزير التربية ناجي جلول أكد له في اللقاء الذي جمعهما أن اللغة الفرنسية ستحافظ على مكانتها كلغة أجنبية أولى في تونس"**[34]

توقفت جهود التعريب في الإصلاحات السابقة في مراحل تعليمية معينة كما تعطلت مسألة مواكبة اللغة الأنقليزية بسبب العمق الإستراتيجي السياسي لتونس بالنسبة لدولة فرنسا وهو ما وقف حاجزا أمام محاولات الإصلاح في هذا المجال كما تعطلت المحاولة الإصلاحية للتعليم سنة 2016 برمتها لأسباب سياسية بحسب الوزير.

خاتمة

هدف التغيير الإجتماعي من خلال الإصلاحات التعليمية إلى هدفين أولهما "مشروع التونسة" وهو الحصول على مواطن عربي تونسي بملامح خاصة وثانيها الإنفتاح على العالم، أما الهدف الأول فإنه برأينا لم تتحقق المصالحة مع الماضي ضمنه بإعتبار تعثر عملية التعريب وتوقفها، مما تسبب في إحداث شرخ عميق في الشخصية الوطنية التونسية و أبرز إشكاليات تذبذب الهوية لدى المجتمع التونسي، أما هدف الإنفتاح فإنه ظل رغم الجهود المبذولة صورة منفصلة عن المبادىء المقررة إلى حد ما، ليظهر ما تكشفت عنه الثورة من ونزوع فئة من المتعلمين إلى التطرف والإرهاب و سهولة الإستقطاب....

قائمة المراجع:

---

[1] أحمد بدوي (1978): معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ص382

[2] عبد الله محمد بن عبد الرحمان (2005): علم الاجتماع النشأة والتطور، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، ص304.

[3] BOUHDIBA, Abdelwahab (1991): « le développement culturel facteur de transformation sociale », *cahier-19 du CERES, série sociologie*, N° 17.

[4] منصف وناس (1988): الدولة والمسألة الثقافية في تونس، تونس دار الميثاق للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، ص 168

[5] منصف وناس (1988): المصدر السابق، ص 135

[6] LENE, Alexandre. Et MARTUCCELLI, Danilo (2005): « Présentation », *Education et sociétés*, n°15, p. 5

[7] بيير بورديو،العنف الرمزي (1994) : بحث في أصول علم الإجتماع التربوي، ترجمة نظير جاهل، ط1 (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي)، ص 49

[8] خطاب الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي بمناسبة عيد الإستقلال بتاريخ 20-03-1993

[9] بيير بورديو (1994) : العنف الرمزي، بحث في أصول علم الاجتماع التربوي، ترجمة نظير جاهل، ط1، الدار البيضاء المركز الثقافي العربي، ص 15

[10]سالم لبيض (2012) : خطاب الهوية في النظام التربوي وأثره على الشباب الطالبي في تونس، المدونة الإلكترونية، http://memoryofhistory.blogspot.com/2012/01/blog-post_1690.html

[11] خطاب الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي بمناسبة ذكرى توليه الرئاسة بتاريخ 07-11-1992

[12] سالم لبيض، خطاب الهوية في النظام التربوي وأثره على الشباب الطالبي في تونس، مصدر سابق.

[13] سالم لبيض، خطاب الهوية في النظام التربوي وأثره على الشباب الطالبي في تونس، مصدر سابق.

[14] المطالعة في تونس وإستشراف القرن القادم، أبحاث ووقائع الندوة الوطنية للمطالعة المنعقدة بمدينة جربة يومي 20-21 ديسمبر 1995، إصدارات إدارة المطالعة العمومية، ص 67

[15] عياض بن عاشور (2007): المضاعفات السياسية للإشكالية اللغوية في البلدان المغربية، إشكالية اللغات والثقافة في المنطقة المغاربية، مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود، الدار البيضاء، 15-12-2007، ص 20

[16] منية الرقيق (2005): **الهوية** الثقافية في البرامج التعليمية، دراسة تحليلية لبرامج التربية المدنية والدينية للمرحلة الإعدادية بتونس، أعمال الندوة الإقليمية لليونسكو، مرجع سابق، ص 189

[17] القانون التوجيهي للتربية والتعليم المدرسي (23 جويلية 2002): ص 8

[18] القانون التوجيهي للتربية والتعليم المدرسي (23 جويلية 2002): ص 20

[19] المؤسسة العربية للدراسات والنشر (1983): التنمية الثقافية- تجارب إقليمية، ص 53

[20] BALBASTRE, Gilles (juin 2015): « C'est toujours la faute de l'école… », *le monde diplomatique*. n°530, p 14.

[21] القانون التوجيهي للتربية والتعليم المدرسي (23 جويلية 2002)

[22] إبراهيم القيزاني (2005): التنوع والتماثل الثقافي في تونس، أي دور للإصلاح التربوي لخطة مدرسة الغد؟ أعمال الندوة الإقليمية لليونسكو تونس، ص 230-231

[23] إبراهيم القيزاني (2005): المرجع السابق، ص 230

[24] منية الرقيق (2005): الهوية الثقافية في البرامج التعليمية، دراسة تحليلية لبرامج التربية المدنية والدينية للمرحلة الإعدادية بتونس، مرجع سابق، ص 191- 192

[25] المرجع السابق، ص 194

[26] إبراهيم القيزاني (2005): مرجع سابق، ص 227

[27] بيار بورديو وجان كلود باسرون (2007): **إعادة** الإنتاج، في سبيل نظرية عامة لنسق التعليم، ترجمة ماهر تريمش، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية ط1 (بيروت: المنظمة العربية للترجمة)، ص 33

[28] منية الرقيق (2005): مرجع سابق، ص 190

[29] المرجع السابق، ص188

[30] جهاد الكلبوسي (2012): العلل والصعوبات ...ومنهجية الإصلاح في ندوة وطنية حول المنظومة التربوية، مقال نشر بجريدة الصباح بتاريخ 30-03-2012.

[31] الكتاب الأبيض (ماي 2016): مشروع إصلاح المنظومة التربوية التونسية، وزارة التربية التونسية، ص 30

[32] الكتاب الأبيض، ص 25

[33] الكتاب الأبيض، ص 96

[34] Capitalis.com.02. Novembre.2016